6 mars 1991
AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

الاتحاد الاشتراكي AL- ITTIHAD AL ISHTIRAKI

5 / 16
ppag____pg5_nb
1575 cm²

Le pari du pétrole et la crise du Gulf

رهان البترول وأزمة الخليج

لا مجال للشك أن أزمة الخليج متعددة الأبعاد والرهانات متعددة، معقدة ومتداخلة فيما بينها: فهي أول أزمة إقليمية لما بعد الحرب الباردة، والأمر يتعلق بردع إطماع مماثلة لاعادة النظر في الحدود الموروثة عن الاستعمار وفي نفس الوقت إختبار التحرك الجديد للسوفياتي على الساحة الدولية. ويتعلق الأمر كذلك بمنع بروز قوة اقتصادية وعسكرية في مجال ثقافي متجانس، وهو العالم العربي، والذي يضم في نفس الوقت موارد استراتيجية. والأمر يهم في الأخير، كي لا نتحدث إلا عن بعض الرهانات، إظهار أنه إذا كان العالم ثلاثي التقاطب اقتصاديا، فلا توجد إلا قوة عظمى وحيدة.

والنتيجة أن أزمة الخليج تتجاوز القضايا البترولية، ولكن مع ذلك، فإن هذا الرهان (البترول) المسكوت عنه، يبقى حاسما ويستحق مجهودا لتوضيحه.

فإذا كانت المشاكل الطاقية، طبلة، هذه الأزمة، أقل تغطية من الناحية الاعلامية، فلأنه من الصعب الاعتراف أن الأمم المتحضرة، الأخلاقية، والشرعية تدفع بمثل هذا العدد من الرجال للموت من أجل البترول، المنتوج الملعون، المتهم بالكثير من الأمراض، ومصدر الكثير الانقسامات ذات العواقب الوخيمة.

وسنقوم بتذكير سريع لتاريخ البترول المتقلب حتى نتمكن من الاحاطة بالعناصر التي تجعل من الذهب الأسود رهانا أساسيا بالنسبة للتوازن الاقتصادي والاستراتيجي للولايات المتحدة.

I لمحة تاريخية

منذ القرن الخامس عشر طرحت منطقة الخليج مشكل حماية أمنها لانها كانت تشكل محطة مهمة على طريق الهند، ومنطقة تجارية مزدهرة. لكن اكتشاف البترول في نهاية القرن التاسع عشر هو الذي سيجعل من مراقبة هذه المنطقة رهانا استراتيجيا عالميا.

ومن سنة 1970 كانت سبعة شركات بترولية عالمية (تسمى الأخوات السبع) تراقب 90% من إنتاج الشرق الأوسط و80% من صادرات البترول العالمية. هذه الشركات كان، إذن بمقدورها تحديد حجم السعر الدولي للبترول الخام (خارج الولايات المتحدة): انطلاقا من مراقبة العرض الذي تمارسه على أول منطقة تصدير عالمية. إستغلال الموارد البترولية تم في إطار أعده الكارتيل بعناية ومرتبط بشكل وثيق بالانشغالات الاستراتيجية للدول الغربية. وكان هذا الاستغلال يستجيب لحاجيات تنمية الاقتصاد العالمي. والانتاجية التي ميزت هذه الاقتصاديات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. بكرية الاقتصاد هذه بما فيها اقتصاد الدول النامية غير المنتجة للبترول لم تكن ممكنة إلا بفضل الأسعار المنخفضة.

الوعي بحالة الاستغلال التي كانت توجد فيها الدول المنتجة للنفط، وجد ترجمته بما سمي بالصدمة البترولية، أي انكسار التوازن الذي وضعه الكارتيل البترولي. وعدة أحداث تاريخية توضح الوعي التدريجي بأهمية البترول.

أولى التصدعات التي لحقت هيمنة الكارتيل المطلقة وقعت في الدول المنتجة غير العربية. والأمر يتعلق بتأميم البترول المكسيكي سنة 1938، وإقرار قاعدة الاقتسام المتساوي للأرباح في فنزويلا سنة 1948، وتأميم البترول الايراني سنة 1951، وبالرغم من فشل هذا التأميم، فقد قوى إحساس الجماهير بالاحباط وأظهر الاصطدام بين الشركات البترولية والامبريالية الغربية.

أما عن السياسة البترولية العربية فقد عبرت عن نفسها من خلال 3 أحداث: تأميم قناة السويس سنة 1956: وقد ترجم رد فعل القوى الغربية بعدوان مسلح فرنسي - انجليزي - اسرائيلي (العدوان الثلاثي على مصر) في أقوى عدوان عرفته منذ حملة نابوليون. وكانت أولى نتائج الهجوم الفاشل هي الوعي العام بأهمية البترول بالنسبة للغرب، وقناة السويس تمثل قطب رحى النقل البحري للنفط من منطقة الشرق الأوسط.

الحدث الثاني يرتبط بوسيلة النقل الاخرى، اي النقل عبر الأنابيب، ويتعلق الأمر بالوحدة السورية المصرية سنة 1958 والتي كانت تشكل بالنسبة للنفط الوحدة بين قناة السويس وشبكة أنابيب النفط التي تمر عبر سوريا، وهما الوسيلتان الوحيدتان لنقل النفط من الشرق الأوسط. وهذه الوحدة أظهرت معطى جديدا في الاستراتيجية النفطية العالمية. فالقوة المرتكزة على البترول تعود ليس فقط للمناطق المنتجة ولكن أيضا المناطق التي تراقب شبكات النقل.

الحدث الثالث يتعلق بالثورة العراقية (1958) والطعن في اتفاقيات الاستغلال. وظل التطور البترولي للعراق معرقلا لسنوات، حيث وجب انتظار 1967 لكي تصبح الحقول المستعادة من الشركة البترولية المؤممة تحت مراقبة جديدة.

هذه الوقائع التاريخية وكذا التطور في المؤسسات تؤكد رغبة الدول المنتجة في التحرر من الهيمنة الغربية.. وهذا التطور له حساسية خاصة في الدول العربية المنتجة للبترول بسبب المأساة الفلسطينية والمشاعر المعادية للغرب التي تصاحب ذلك. وتدريجيا تبلورت المعارضة الشعبية ضد الامبريالية ووجدت أرضية ملائمة للتحرك ضد الشركات البترولية التي تجسدها. وقد كان قيام منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OPEP) استجابة لذلك. وحتى فكرة إحداث منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEP) تبلورت داخل مؤسسات وضعتها الجامعة العربية. وبإنشاء منظمة أوبك (OPEP) نكون قد دخلنا مرحلة جديدة في العلاقات بين الدول المنتجة والشركات البترولية وبشكل أول مس بشروط الهيمنة البترولية.

وخلال صيف 1970 بدأ كل شيء يتغير على الساحة البترولية الدولية. وحصلت الدول المنتجة خلال أشهر ما ظلت تطالب به منذ عشر سنوات. التغيير كان عميقا، سريعا وحاسما. الأسعار والاقتطاعات الجبائية ارتفعت بشكل كبير، ولكن أساسا لأن أوبك (OPEP) أخذت مكان الشركات الدولية لتحديد أسعار النفط. ومن ثم أصبح مصطلح

Copyright © IMPERIUM MEDIA 2001-2007. Tous droits réservés.

6 mars 1991
AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI
5 / 16
1,8p_h__pin_qu
494 cm²

Le pari du ptrole et la crise du Gulf (suite)

كارتيل CARTEL سيستعمل لتعيين الدول الأعضاء في أوبك، التي أصبحت، إلى جانب سلطة تحديد الأسعار، تؤمم تدريجيا منشآت الشركات الكبرى.

وقد طرحت عدة أسباب لتفسير هذه الأزمة الطاقية، غير أن الأطروحة الأساسية انحسرت في الأبعاد والدوافع الاستراتيجية للأزمة والمصلحة الكبيرة التي توليها الولايات المتحدة لتطورها ورغبتها في أن ترى تلك الأزمة تسفر فعلا عن الصيغ التوفيقية التي نجمت عنها ذلك أن أمن واستمرارية الامدادات كانت دائما المحددات الأساسية لتطور الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تقليص التبعية تجاه الواردات في حدودها الدنيا. وقد ساعد الوعي الواقعي بحجم الحجز الأمريكي في مجال الطاقة على رفع أسعار البترول بهدف الدفع بمزيد من الانتاج. وعلى المدى البعيد ستتقلص هذه التبعية بفعل استعمال موارد طاقية جديدة ستمكن الولايات المتحدة من استعادة استقلاليتها الطاقية رمز وعماد هيمنتها وقوتها.

غير أنه إلى جانب هذه الأبعاد الاستراتيجية لا يمكن تجاهل تحرك بعض الحكومات الوطنية (ليبيا والجزائر) التي بدأت مسلسل مطالب نضجت ببطء. وما يمكن قوله هو أن المسؤولين الأمريكيين استغلوا الأزمة الصاعدة في الدول المنتجة للنفط ووجهوها بالطريقة التي تتوافق أكثر مع أولوياتهم الاستراتيجية التي كانوا يعدونها آنذاك لمواجهة التدهور المتزايد لعجزهم الطاقي.

1970-1990، بعد عشرين سنة ما هي الوضعية الطاقية للولايات المتحدة؟ انطلاقا من أي حد من التبعية تحس الولايات المتحدة بضرورة رد الفعل؟ هل استطاعت أوبك ضمان التحكم على سلطتها في تحديد الأسعار وضبط الطلب؟ بعبارة أخرى كيف كان تطور السوق العالمي للبترول؟.

II السياسة الطاقية الأمريكية في السبعينات والمخاوف المتعلقة بواردات النفط

قدرة الولايات المتحدة للجواب على أزمة طاقية تحسنت منذ 1970 وأهم عناصر هذا الجواب هي ارتفاع الاحتياطي الاستراتيجي، تطور الوكالة الدولية للطاقة (AIE) كمنتدى متعدد الأطراف لمعالجة الأزمات الطاقية، وأخيرا تحسين قدرة الانتقال من مصدر طاقة إلى آخر في بعض القطاعات. العنصران الأولان أظهرا فعاليتهما خلال حرب الخليج لأنه خلافا لعدة تكهنات لم تحدث صدمة بترولية جديدة. غير أن هذه العناصر لا يمكنها أن تواجه سوى وضعية ظرفية، وليس باستطاعتها حل مشكل العجز الطاقي الأمريكي على المدى البعيد. ذلك أن بعض المؤشرات غير الملائمة وقعت منذ 1985 في استهلاك وانتاج وواردات الولايات المتحدة من النفط وذلك في ظل أزمة اقتصادية.

1- ارتفاع الاستهلاك الأمريكي من البترول: الصدمتان البتروليتان دفعتا الى عقلنة الاستهلاك النفطي، حيث انخفض هذا الاستهلاك من 18,5 مليون برميل يوميا سنة 1979 الى حوالي 15,2 مليون برميل يوميا سنة 1983. انخفاض الأسعار منذ 1986 أدى إلى الحركة المعاكسة وفي سنة 1989 بلغ الاستهلاك الأمريكي من البترول 17,2 مليون برميل يوميا. وهذا الاتجاه نحو الارتفاع سيتواصل حسب (Energy Information (EIA) Administration) وسيبلغ الاستهلاك الأمريكي 18,8 مليون برميل يوميا سنة 2000. هذا الارتفاع يرجع في جزء منه إلى زيادة الاستهلاك في قطاع النقل الذي يتدخل بحوالي الثلثين في الاستهلاك الاجمالي رغم تحسين الفعالية الطاقية للسيارات.

2- انخفاض الانتاج الداخلي، الذي انخفض بحوالي 1 مليون برميل يوميا ليبلغ 7,7 مليون برميل سنة 1989 وتتوقع (EIA) استمرارا لهذا التطور إلى حدود 6,9 مليون برميل يوميا سنة 2000. ومرة أخرى أدى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى تجاه عكسي لأن الانتاج الأمريكي من النفط ارتفع من 1979 إلى 1985 حيث أدت الأسعار المرتفعة الى استغلال الآبار الهامشية.

وبشكل متناقض شجعت الولايات المتحدة أسعارا منخفضة على حساب قطاعها البترولي والمؤسسات البنكية والمالية المرتبطة به. وهذا الموقف يمكن تفسيره بحجم وعادات استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية غير المنتجة التي تشكل الأغلبية أكثر عددا وبالتالي فهي أفضل تمثيلية داخل أهم مؤسسات الكونغرس التي تشرع فيما يخص القضايا الطاقية. وكل وكل المقترحات المقدمة لضمان أسعار دنيا للمنتجين بإقرار ضرائب من شأنها تغطية تكاليف الانتاج المرتفعة تم رفضها.

وأهم ما يمكن التركيز عليه هو أن امكانيات رفع الانتاج البترولي الداخلي محدودة، ذلك أن أغلب الحقول النفطية الأمريكية كانت موضوع حفر واستكشاف مكثف، 80% من الآبار المحفورة في العالم كله كانت في الولايات المتحدة الحقول المتبقية مكلفة من حيث الاستكشاف والاستغلال.

إضافة إلى أن الاشغالات البينية تؤثر أيضا على رفع الانتاج الداخلي. وبقعة النفط السوداء التي سببتها إكسون فالديز في سواحل ألاسكا وحوادث بترولية أخرى أثارت نقاشات حادة داخل الكونغرس والرأي العام حول أرباح وتكاليف الاستمرار في انتاج البترول بألاسكا فالاستهلاك المتزايد بسبب أسعار منخفضة لا يمكنه إلا أن يؤدي إلى ارتفاع الواردات.

3- التبعية المتزايدة للولايات المتحدة تجاه الخارج وخاصة دول أوبك:

الواردات الصافية ارتفعت بحوالي 3 مليون برميل يوميا ما بين 1985 و1989 وستنتقل من 7,2 سنة 1989 إلى 11 مليون برميل يوميا في نهاية القرن.

التوقعات تشير إلى أن الولايات المتحدة ستكون مضطرة الى استيراد كميات ضخمة من النفط الخام والمواد المصنعة. في سنة 1987 كان الاستهلاك الأمريكي من البترول رهينا بالخارج بنسبة 37% وهذه التبعية ستصل الى حوالي 55% سنة 2000.

مؤشر آخر على تبعية الولايات المتحدة للواردات البترولية من الخارج هو أن هذه الواردات تجاوزت سنة 1989 الانتاج الداخلي. وقد استفاد أساسا من هذا الارتفاع دول أوبك

وقد شكلت الواردات من الخليج العربي 26% من مجموع الواردات الأمريكية لسنة 1989، أي بزيادة 19% بالمقارنة مع سنة 1985. وهذا الاتجاه مدعو الى الاستمرار، اللهم إذا ظهرت اكتشافات بترولية في مناطق أخرى. باستثناء أن 63% تقريبا من الاحتياطي العالمي الأكيد موجود في 5 دول خليجية: السعودية، الكويت، إيران، العراق والامارات العربية المتحدة بينما الولايات المتحدة أكبر مستهلك عالمي من النفط لا يتوفر سوى على 3% من الاحتياطي العالمي الأكيد.

إضافة إلى أن دول الخليج تتوفر على أزيد من 70% من الطاقات غير المستعملة لانتاج النفط في العالم. وهذه الطاقات تضم وسائل الحفز وأنابيب النفط، واليد العاملة المؤهلة القادرة على أن تكون عملية في ظرف 30 يوما.

هذا الاحتياطي الضخم من النفط وهذه القدرات الانتاجية الفائضة تشكل تهديدا بالنسبة للغرب الذي يرى ملامح المراقبة التي يمكن أن تمارسها دول الخليج على العرض والأسعار تتضح في المستقبل القريب، وخاصة استمرار وتيرة ارتفاع واردات الولايات المتحدة من نفط الخليج يطرح مشكل الأمن الطاقي لأول قوة عالمية.

4- توترات الاقتصاد الأمريكي، المخاطر التي تتهدد الاقتصاد الأمريكي تتمثل في عدة مستويات:

- الأول هو مديونية الحكومة الفيدرالية ومديونية الأسر والشركات. ومن دون الرجوع الى مشكل عجز الميزانية الأمريكية يمكن أن نذكر مؤشرا واحدا نسبة المديونية بالمقارنة مع الناتج الوطني الخام. هذه النسبة انتقلت من 26,1% سنة 1980 الى 42,2% سنة 1989، ونسبة مديونية الأسر انتقلت من 50,2% إلى 62,3% بالنسبة لنفس الفترة (80-89). ونسبة مديونية الشركات من 50,5% إلى 64% إضافة الى أن نسبة مديونية الشركات بالمقارنة مع الموارد الخاصة تراوح ما بين 47,3% سنة 1980 إلى 72,3% سنة 1989.

مجموع هذه الأرقام يعني أن توسع الاقتصاد الأمريكي بني على مديونية شاملة وعامة أدت في النهاية الى انحسار.

- التهديد الثاني يرتبط بالضعف النسبي للاقتصاد الأمريكي وأسبابه متعددة.

● تطور غير ديناميكي للانتاجية، حيث لم تتطور هذه الأخيرة إلا بنسبة 49,9% مقابل 132,2% بالنسبة لليابان ما بين 1973 و1989

ولمعرفة الحظوظ التي للدول المنتجة للنفط لمراقبة أسعار هذه المادة الأولية الاستراتيجية، يتعين بحث التغييرات التي وقعت في سوق النفط العالمي.

III- تغيرات سوق النفط العالمي

قبل «الصدمة الأولى»، كان السوق البترولي ميتيا ومسيرا من طرف الشركات البترولية الكبرى وكان يرتكز من جهة على اندماج عمودي (من البئر الى المحطة) ومن جهة أخرى على وفاق لتقسيم السوق. والنتيجة المباشرة كانت هي استقرار الأسعار الذي استمر لسنوات طويلة.

- في سنة 1973 انتقل انتاج وتسويق البترول تحت المراقبة المباشرة لدول أوبك (OPEP). صحيح أن الأمر يتعلق بمراقبة العرض، ولكن هذا السوق الجديد - أوبك - الذي تجسده عقود على المدى الطويل، وأسعار محددة لم يكن مندمجا لا عموديا ولا جغرافيا، وحتى الصدمة البترولية الثانية كان يبدو أنه لا وجود لحدود ارتفاع سعر الخام وأن قرارات أوبك تفرض نفسها على السوق.

منذ الصدمة البترولية الثانية (1979-1980) تم إجتياز حد ما، ولم تستطع أوبك الإبقاء على سعر رسمي بسبب عروض التخفيض الآتية من دول في حاجة ماسة الى أموال. وفي النهاية، سنة 1985، تم التخلي عن الأسعار الرسمية لأوبك وهو ما أدى إلى إنهيار الأسعار، وظهرت الأسواق المسماة «حرة» والتي تقترب كثيرا من البورصات.

Copyright © IMPERIUM MEDIA 2001-2007. Tous droits réservés.

6 mars 1991
AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI
5 / 16
1,6p_h__pin_nb
390 cm²

Le pari du ptrole et la crise du Gulf (suite)

- الأسواق الراهنة SPOT أو التي يؤدي فيها ثمن البرميل في اللحظة، والتي تعكس حالة السوق في وقت معين بمعنى أن الأسعار اللحظية تعكس العلاقة بين العرض والطلب. وكأي سعر في البورصات فإن سعر البترول في هذا السوق يصبح هو السعر الذي يعتقد الناس أنه كذلك. فإذا اعتقد المتعاملون أنه سيرتفع يشترون ويرتفع السعر، وإذا اعتقدوا أنه سينخفض يبيعون أو لا يشترون وتنخفض الأسعار.

- الأسواق المؤجلة Terme أي الأسواق التي لا تتم فيها الصفقة إلا بعد أشهر عن يوم توقيع العقد الذي يحدد السعر وآجال التسليم. إنه سوق المضاربة بامتياز: فالبضاعة المنموسة لا تظهر في السوق، ويتبادل المتعاملون عقود على المدى ومن تم فكرة «البترول الورق». وهذا السوق يمكن من تيسير المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار. ومنذ 1987 تجاوزت أحجام المعاملات «بالبترول الورق» أحجام البترول الحقيقي.

ورغم أن هذه الأسواق حرة، يجب توضيح أن أويك تتوفر على مهمة ضبط مهمة في حالة وقوع فائض أو نقص. والأربعة ملايين برميل يوميا التي سحبت من السوق بفعل أزمة الخليج تم تعويضها بسرعة برفع انتاج السعودية.

وفي هذا المستوى نكتشف مشكل وزن الدول المنتجة للبترول التي تتميز ميدنيا بالبحث عن عائد بترولي بمستوى وحياة احتياطه. ومن هنا يظهر الفرق بين «الصقور» و«الحمائم».

الأوائل يؤيدون رفع سعر الخام على المدى القريب وهي دول ذات احتياطيات محدودة وعدد سكانها مرتفع وحاجيات تحويلية مهمة. أما «الحمائم» فهي الدول التي تتوفر على احتياطيات ضخمة وعدد سكانها غير مرتفع ويمكنها تحمل أسعار منخفضة على المدى القريب لتعزز موقعها على المدى البعيد. وبالتالي يمكنها رفع عائداتها

بقلم نزهة الحريشي

المعايير المذكورة تعرف بعض الاستثناءات وبشكل خاص لا تعرف الاستقرار في الزمن.

الدول المستهلكة وبالتحديد الولايات المتحدة بسبب تبعيتها كما أوضحنا ذلك سابقا، تريد أن تلعب دورا في تحديد الأسعار. إلا أن آفاق حدوث تغييرات في التحالفات بين دول الخليج بعد انتهاء الحرب العراقيه الايرانيه اصبحت تطرح عدة مشاكل. ذلك أن عراقا قويا من الناحية العسكرية لكن منخورا بالديون يمكنه دائما أن يتفق مع إيران، المحتاجة الى العملة الصعبة، لتحديد سعر أعلى للنفط. وهو ما وقع بالضبط في يوليوز 1990 قبيل اجتياح العراق للكويت. وهذا يعني أن أوبك كانت ستصبح كارتيل، وأننا نتوجه تدرجيا نحو وضعية 70-73 حين كانت المنظمة تتحكم في الأسعار. نقتنع رأينا أن إمارات البترول الخليجية، بالنظر الى احتياطياتها من النفط، تتوفر على الوسائل لوقف الاستراتيجية العراقية - الايرانية، لكن القوة العسكرية لصدام حسين تعني سلطة أقوى على التفاوض من شأنها أن تجبر دول الخليج الغنية على الانضمام إلى أسعار مرتفعة يحددها الاتفاق بين بغداد وطهران وإذا كان الرد العسكري بهذه الكثافة وهذا الدمار فلان المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة كانت مهددة بجدية. وكان يتعين حماية مملكات البترول الخليجية غير الاهلة الغنية لكنها ثمينة بالنسبة للغرب.

البريطانيون عرفوا كيف يوفرون لهم الحماية طيلة عشرات السنين، بعد ذلك وفي أعقاب انسحابهم سنة 1972، أمكن للحرب الباردة أن تحيد إيران والعراق بإبقائهما في معسكرين متناقضين، هذا التحييد تعمق مع الحرب العراقية الايرانية. لكن منذ وقف اطلاق النار ظهرت هشاشة إمارات البترول وكل مس بالعربية السعودية سيؤدي إلى إنهيار لنظام التموين البترولي العالمي الحالي.

وقبل استخلاص الاستنتاجات تبقى الاشارة إلى نقطة مهمة وهي ظهور طرف ظل دوره حتى الان سلبيا على الساحة البترولية الدولية، إنه الاتحاد السوفياتي، أول منتج عالمي (12 مليون برميل يوميا) وثاني مصدر بعد العربية السعودية، وذلك بالرغم من الانخفاض الملحوظ في انتاجه وصادراته منذ سنتين، كيف ستكون الاستراتيجية السوفياتية؟ الجواب صعب لأن هذه الاستراتيجية لا تبدو واضحة حتى الآن ولكن يمكن أن تتأرجح بين قطبين:

- إما أن تتدرج في استراتيجية الأسعار المنخفضة وإيجاد تعويض في برنامج المساعدات الذي وعدت به الدول الغربية.

- وإما اختيار استراتيجية مجموعة الدول المنتجة المدافعة عن أسعار مرتفعة بالنظر الى صعوباته الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة أكثر فأكثر. وفي هذه الحالة فإن مقترح مخطط السلام السوفياتي الذي كان سينقذ صدام حسين وجزءا كبيرا من ترسانته العسكرية تجد تبريره على المستوى الاقتصادي.

ولكن كيفما كانت استراتيجية الاتحاد السوفياتي والدور الذي يمكن أن يلعبه على الساحة الدولية، فإن أزمة الخليج ستؤدي إلى تصورات أخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تفترض، من بين أشياء أخرى، لكي تكون مستقرة، تفترض تقسيما جديدا، دائما ومتفاوضا عليه بخصوص العائدات البترولية، تقسيما لا يستغني دول العالم الثالث غير المنتجة للنفط.

والرسم التالي يوضح ذلك بجلاء:

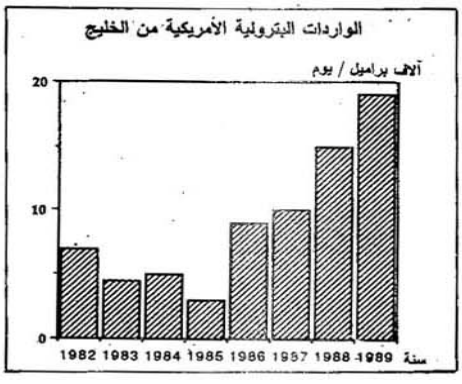

Copyright © IMPERIUM MEDIA 2001-2007. Tous droits réservés.